إعادة تشكيل المجتمع العربي في مصر في عهد مسلمة بن مخلد الأنصاري (٤٧-٦٢هـ): دراسة في التحولات السكانية والقبلية

Reconstructing Arab Society in Egypt during the Era of Maslama ibn Mukhallad al-Ansari (47–62 AH): A Study of Demographic and Tribal Transformations

م.م. سهاد جاسم محمد

Suhad Jasim Mohammed

جامعة القادسية/كلية التربية/قسم التاريخ

AL.Qadisiyah University /college of Education

E-mail: Suhadjasim57@gmail.com

الكلمات المفتاحية:

Keywords:

الملخص

يتناول هذا البحث التحولات السكانية والقبلية في المجتمع العربي بمصر خلال عهد مسلمة بن مخلد الأنصاري (٤٧-٦٢هـ) بوصفها مرحلة مفصلية في تاريخ مصر الإسلامي والعصر الأموي. ويسعى إلى تحليل الدور الذي أدّته السياسات السياسية والإدارية والمالية في إعادة تشكيل المجتمع العربي ولا سيما من حيث تنظيم القبائل وأنماط الاستقرار السكاني وعلاقة السلطة الأموية بالمجتمع المحلي كما يبحث على مكانة مسلمة بن مخلد ودوره في ترسيخ الحكم الأموي في مصر بما أسهم في تحقيق قدر من الاستقرار السياسي والاجتماعي. ويعتمد البحث على المنهج التاريخي التحليلي مستندًا إلى المصادر التاريخية الأصيلة بهدف إبراز الأبعاد الاجتماعية والقبلية التي أغفلتها بعض الدراسات السابقة. ويخلص البحث إلى أن السياسات التي انتهجها مسلمة بن مخلد لم تكن مجرد إجراءات إدارية بل شكّلت أدوات فاعلة في إعادة بناء المجتمع العربي في مصر وتركَت آثارًا بعيدة المدى في بنيته الاجتماعية والسياسية.

Abstract

This study examines the demographic and tribal transformations of Arab society in Egypt during the governorship of Maslama ibn Mukhallad al-Ansari (47–62 AH), a pivotal period in Umayyad Egypt. It analyzes how political, administrative, and financial policies reshaped tribal organization, settlement patterns, and the relationship between Umayyad authority and the local population. Using a historical-analytical approach based on primary sources, the study highlights the social and tribal dimensions often overlooked in previous research. It concludes that Maslama ibn Mukhallad's policies played a significant role in reconstructing Arab society in Egypt and in promoting political and social stability.

المقدمة

شكّلت مصر بعد الفتح الإسلامي أحد أهم الأقاليم الاستراتيجية في الدولة الإسلامية ليس فقط من حيث موقعها الجغرافي وثقلها الاقتصادي بل بوصفها فضاءً اجتماعيًا شهد تحولات عميقة في بنيته السكانية والقبلية. فقد أدى استقرار العرب فيها منذ سنة ٢١هـ إلى إعادة تشكيل المجتمع المصري ولا سيما المجتمع العربي الناشئ عبر تداخل العوامل السياسية والعسكرية والقبلية وما رافقها من سياسات إدارية هدفت إلى ضبط الاستقرار وترسيخ النفوذ الإسلامي.

ويُعد عهد مسلمة بن مخلد الأنصاري (٤٧–٦٢هـ) مرحلة مفصلية في تاريخ مصر الإسلامي إذ تزامنت ولايته مع اتساع رقعة الاستيطان العربي وتبلور البنية القبلية داخل الفسطاط والأقاليم فضلًا عن تعقّد العلاقات بين القبائل العربية نفسها وبينها وبين السلطة الأموية من جهة والمجتمع المحلي من جهة أخرى. وقد أسهمت السياسات التي انتهجها مسلمة بن مخلد سواء في تنظيم الجند، أو إدارة الدواوين أو التعامل مع القبائل في إحداث تحولات واضحة في التركيبة السكانية والقبلية للمجتمع العربي في مصر. وفي هذا السياق لم تعد الإدارة مجرد إجراءات تنظيمية، بل أصبحت أدوات لإعادة تشكيل المجتمع العربي: عبر تنظيم الجند والدواوين، وضبط الموارد المالية والأعطيات، وإدارة المجال العمراني والديني بما يضمن الحد الأدنى من الاستقرار. ورغم أن الدراسات التاريخية تناولت ولاية مسلمة غالبًا في إطارها السياسي والإداري العام، فإن أثر سياساته في إعادة بناء البنية القبلية العربية وأنماط الاستقرار السكاني لم ينل حظّه من التحليل، ولا سيما من حيث كيفية توظيف الواقع القبلي لصالح تثبيت الحكم الأموي.

ورغم أهمية هذه المرحلة فإن الدراسات التاريخية غالبًا ما تناولت ولاية مسلمة بن مخلد في إطارها السياسي أو الإداري العام دون الوقوف تفصيلًا عند أثرها الاجتماعي والقبلي ولا سيما ما يتعلق بإعادة تشكيل المجتمع العربي من حيث التوزيع السكاني والانتماءات القبلية وآليات الضبط الاجتماعي. ومن هنا تأتي أهمية هذا البحث الذي يسعى إلى فهم التحولات السكانية والقبلية في المجتمع العربي بمصر خلال عهد مسلمة بن مخلد الأنصاري وتحليل العوامل التي أسهمت في إعادة صياغة هذا المجتمع في مرحلة مبكرة من التاريخ الإسلامي.

تتمثل مشكلة البحث في قصور الدراسات التاريخية عن تناول الأبعاد السكانية والقبلية لولاية مسلمة بن مخلد الأنصاري على مصر تناولًا تحليليًا معمّقًا إذ انصرفت أغلبها إلى الجوانب السياسية والإدارية العامة دون إبراز أثر السياسات الأموية في إعادة تشكيل المجتمع العربي.

يسعى البحث إلى الإجابة عن التساؤلات الآتية:

١. ما طبيعة التحولات السكانية والقبلية في مصر خلال عهد مسلمة بن مخلد الأنصاري؟
٢. ما دور السياسات الإدارية والمالية في توجيه هذه التحولات وتعزيز الاستقرار الأموي؟

وينطلق البحث من فرضية مفادها أن السياسات الإدارية والاجتماعية التي اتُّبعت في تلك الفترة لم تكن إجراءات تنظيمية عابرة بل مثّلت أدوات فاعلة في إعادة بناء المجتمع العربي في مصر بما ترك آثارًا بعيدة المدى في البنية الاجتماعية والسياسية للدولة الإسلامية في الإقليم المصري. وانطلاقًا من الإطار العام الذي يهدف إلى دراسة التحولات السكانية والقبلية في المجتمع العربي بمصر خلال عهد مسلمة بن مخلد الأنصاري جاء هذا البحث مقسّمًا إلى :

المبحث الأول: مسلمة بن مخلد الأنصاري ودوره السياسي والإداري في مصر خلال العصر الأموي

- **المطلب الأول: نسب مسلمة بن مخلد ونشأته ومكانته التاريخية**
- **المطلب الثاني: السياسات الإدارية وأثر ولايته في استقرار الحكم الأموي**
- **المطلب الثالث: السياسة المالية والاقتصادية في الدولة الاموية**

المبحث الثاني: التحولات السكانية والقبلية في المجتمع العربي بمصر خلال عهده

- **المطلب الأول: تعريف القبلية**
- **المطلب الثاني: الهجرات العربية إلى مصر وأسبابها**
- **المطلب الثالث: البنية القبلية العربية وأشكال الاستقرار**

المبحث الأول

مسلمة بن مخلد الأنصاري ودوره السياسي والإداري في مصر خلال العصر الأموي

المطلب الأول: نسب مسلمة بن مخلد ونشأته ومكانته التاريخية

هو مسلمة بن مخلد بن صامت بن نيار بن لوذان بن عبد ود بن ثعلبة بن الخزرج بن ساعدة بن كعب بن الخزرج الأنصاري الخزرجي الساعدي ويُكنّى أبا معن وقيل إن كنيته أبو سعيد وهو من الصحابة الأنصاري (الزركلي، ١٩٧٦، ص ١٢٣).

أما اسمه فإن مسلمة يُنطق بفتح الميم وسكون السين المهملة في حين يُنطق مخلد بضم الميم وتشديد اللام كما ضبطه ابن الأثير(ابن الأثير، ٢٠٠٩، ج ٥، ص ١٦٨-١٦٩).

يُعدّ مسلمة بن مخلد أحد القادة العرب الأربعة الذين بعثهم الخليفة عمر بن الخطاب على رأس الإمدادات العسكرية لمساندة القائد العام عمرو بن العاص في فتح مصر وقد أطلق المؤرخون على هذه القوة اسم الطليعة الثانية(ابن عبد الحكم، ١٩٧٤، ص ٥٠). وبذلك يعود الفضل إلى الخليفة الراشد الثاني في إدخال مسلمة مبكرًا إلى ساحة العمل السياسي والعسكري، إذ لم يكن قد تجاوز العشرين من عمره آنذاك(ابن الأثير، ٢٠٠٩، ج ٤، ص ٣٦٥).

وقد دار جدل بين مؤرخي الفتح الإسـلامي لمصـر حول ما إذا كان مسـلمة أحد هؤلاء القادة الأربعة؛ إذ أشـار بعضـهم إلى خارجة بن حذافة العدوي بدلاً منه. غير أن مجريات أحداث الفتح تؤكد وجود مسلمة إلى جانب حذيفة مع اختلاف الأدوار التي اضطلع بها كل منهما. فقد استمر دور مسـلمة في مصـر إلى أن تولّى ولايتها، كما تولّى ولاية إفريقية لاحقًا وكان القائد الوحيد من بين الأربعة الذي تولّى حكم مصر في إطار تنفيذ سياسة بني أمية. أما خارجة بن حذافة فقد قُتل على يد أحد الخوارج الذي قدم إلى مصـر ضـمن مخطط خارجي اسـتهدف اغتيال عمرو بن العاص(ابن تغري بردي، د.ت، ج ٤، ص ١١٤).

أسـلم مسـلمة بن مخلد الأنصـاري في العام الأول للهجرة، وكان حينئذٍ في سـنٍ مبكرة لم تتجاوز أربع سـنوات وقد بلغ الرابعة عشـرة عند وفاة النبي ﷺ(الذهبي، ١٩٨٦، ج ٣، ص ٤٢٥). واشـتهر مسـلمة منذ نشـأته بالورع والتقوى وكثرة العبادة حتى عُدّ نموذجًا يُقتدى به في الزهد والخشوع. ويذكر المقريزي في الخطط والآثار نقلًا عن مجاهد قوله: «صـليت خلف مسلمة فقرأ سـورة البقرة فلم يُسـقط منها ألفًا ولا واوًا» في إشـارة إلى إتقانه ودقته في التلاوة كما روى ابن لهيعة عن الحارث بن يزيد أن مسـلمة كان يؤمّ الناس في صـلاة الظهر فيقرأ سـورة البقرة كاملة ويورد الواقدي أن مسلمة إذا قام يقرأ في المحراب كان يُسمع وقع دموعه على الأرض، تعبيرًا عن شدة تأثره وعمق خشوعه في العبادة(الطبري، ١٩٦٩، ج ٢، ص ٢٢٨).

وبعد وفاة النبي ﷺ، شارك مسلمة بن مخلد في فتح مصر، وأقام فيها مدة من الزمن قبل أن يعود إلى المدينة المنورة. وكان من المؤيدين لمعاوية بن أبي سفيان، وقد ذُكر أنه حضر معه وقعة صفّين، بينما تورد بعض الروايات أنه لم يشهدها. كما تشير المصادر إلى أنه كان حاضرًا عند مقتل محمد بن أبي بكر. وقد ولاّه معاوية بن أبي سـفيان على مصـر والمغرب، فكان أول من تولّى الولايتين معًا. وروى عنه أبو ياسـر بسـنده، قال: حدثنا عبد الله بن أحمد، قال: حدثني أبي، قال: حدثنا محمد بن بكر، قال: أخبرنا ابن جريج، عن المتكرر، عن أبي أيوب، عن مسلمة بن مخلد، أن النبي ﷺ قال: «من ستر مسلمًا في الدنيا ستره الله عز وجل في الدنيا والآخرة، ومن فرّج عن مكروب فرّج الله عنه كربة من كرب يوم القيامة، ومن كان في عون أخيه كان الله عز وجل في عونه»(ابن الأثير، ٢٠٠٩، ج ٥، ص ١٦٩). كما قدم مسـلمة بن مخلد على معاوية بن أبي سـفيان وشـارك معه في وقعة صـفّين وكان حينها واليًا على أهل فلسـطين وتولّى قيادة الميسرة. غير أن بعض الروايات تذكر أنه لم يفد على معاوية إلا بعد أن أُسندت إليه ولاية مصر ويُسـتفاد من ذلك أن مسـلمة بن مخلد قد جمع بين شـرف الصـحبة والرواية عن النبي ﷺ وبين الحضور السياسي والعسكري المؤثر في مسار تاريخ الدولة الإسلامية.

تكشف سيرة مسلمة بن مخلد عن شخصية مركبة جمعت بين عنصرين مهمين في شرعية الحاكم الأموي في مصر: شرعية الصحبة والرواية الدينية من جهة، والخبرة العسكرية والإدارية المبكرة من جهة أخرى. فقد حضر الفتح واستقر بمصر، ثم ارتبط لاحقًا ببنية الحكم الأموي واحتياجاته في إقليم شديد الحساسية اقتصاديًا وعسكريًا. كما أن صورته في المصادر بوصفه زاهدًا متعبدًا أسهمت في تعزيز حضوره الرمزي لدى المجتمع المسلم، وهو ما منحه هامشًا من القبول الاجتماعي ساعده على تمرير سياسات إدارية ومالية تتطلب حزمًا وموازنة دقيقة بين القبائل وبين السكان المحليين. وبذلك يمكن النظر إليه بوصفه واليًا يجمع بين الرأسمال الرمزي (الديني/الصحابي) والرأسمال السياسي (الولاية/النفوذ)، وهي معادلة كانت مفصلية في تثبيت الحكم الأموي في مصر.

المطلب الثاني: السياسات الإدارية وأثر ولايته في استقرار الحكم الأموي بمصر

كان للقائد مسلمة بن مخلد الأنصاري دورٌ سياسي وإداري بارز في الدولة العربية الإسلامية إذ يُعدّ أحد القادة الأربعة الذين أرسلهم الخليفة عمر بن الخطاب مَدَدًا عسكريًا لمساندة القائد عمرو بن العاص عند توجهه لفتح مصر وقد كان مسلمة آنذاك في سنٍ صغيرة إذ لم يتجاوز العشرين عامًا من عمره وهو ما يدل على الثقة الكبيرة التي أولاه إياها الخليفة لما عُرف عنه من كفاءة وشجاعة كما يذكر ابن الأثير(ابن الأثير، ٢٠٠٩، ج ٤، ص ٣٦٥).

كان لمسلمة بن مخلد إسهام ملحوظ في الفتوحات العربية الإسلامية التي جرت خلال عصر الخلفاء الراشدين إذ شارك في عدد من الحملات العسكرية وكان من أبرزها فتح مصر. فعندما أُسندت قيادة هذه الحملة إلى عمرو بن العاص توجّه إلى مصر على رأس قوة عسكرية قُدّرت بنحو (٣٥٠٠) مقاتل وذلك سنة (١٨هـ / ٦٤٠م)، وتمكّن المسلمون من تحقيق انتصارات متتالية أسفرت عن فتح عدد من مدن الإقليم. وكانت مدينة الفرما القديمة من أوائل المدن التي دخلها المسلمون سنة (١٩هـ / ٦٤١م) ثم تتابعت الفتوحات حتى شملت مدينة بليس الحالية، التي لم تسقط إلا بعد مواجهة عسكرية شديدة مع القوات الرومانية. وتشير الروايات التاريخية إلى أن أحد الرجال عرض على عمرو بن العاص خطة التفاف عسكري، قائلاً له: «اندب معي خيلاً حتى آتي من ورائهم عند القتال»، فانتدب معه خمسمائة فارس وسلكوا طريقًا خلف الجبل حتى وصلوا إلى مغار بني وائل قبيل الفجر. وكانت القوات الرومانية قد أقامت خندقًا حول المدينة وجعلت له بوابات ونشرت في ساحاته حسك الحديد. ومع بزوغ الصباح التقى الجيشان وخرج اللخمي ومن معه من خلف صفوف الروم الأمر الذي أدى إلى انهيارهم وتراجعهم حتى لجؤوا إلى التحصن داخل الحصن(ابن عبد الحكم، ١٩٧٤، ص ٤٩).

ثم توجه عمرو بن العاص وجنوده إلى حصن بابليون حيث التقوا ببعض القوات الرومانية عند قرية أم دنين القريبة من الحصـن ودارت معركة شـديدة انتهت بهزيمة الروم ولجوء من تبقى منهم إلى داخل الحصن المنيع(ابن عبد الحكم، ١٩٧٤، ص ٥٠). ويُستدل من هذه الوقائع على شـجاعة مسـلمة بن مخلد ومقدرته العسـكرية الأمر الذي جعل الخليفة عمر بن الخطاب يعتمد عليه في فتح مصر.

كما كان لمسـلمة دورٌ فعّال أثناء حصـار الإسـكندرية، فعندما فرض عمرو بن العاص الحصـار عليها بعد أن وصـله كتاب من الخليفة يأمره بذلك جمع القادة واسـتشـارهم في الخطوة التالية. فأشـار عليه مسـلمة بأن يعقد القيادة لأحد القادة على جيش المسـلمين واقترح عليه عبادة بن الصـامت الأنصـاري فاسـتجاب عمرو لهذه المشـورة وتمّ ذلك بالفعل وانتهى الحصـار بفتح الإسكندرية سنة (٢١هـ / ٦٤٢م) (المقريزي، ١٩٩٨).

وبذلك برز دور مسـلمة بن مخلد في مصـر خلال فترة ولاية عمرو بن العاص واسـتمر وجوده في الإقليم نفسه الذي كان قد أُوفد إليه في عهد الخليفة عمر بن الخطاب (١٣-٢٣هـ / ٦٣٥-٦٤٤م) في إطار حركة الفتوحات والتحرير الإسـلامي. ومع انتقال الخلافة إلى الدولة الأموية ظل مسلمة حاضرًا في الساحة المصرية محافظًا على مكانته ودوره السياسي والعسكري. وبعد أن استقرت الخلافة لمعاوية بن أبي سفيان سنة (٤١هـ / ٦٦١م)، اتجه إلى تعزيز نفوذ الدولة الأموية في الأقاليم ذات الأهمية الاسـتراتيجية وكانت مصـر في مقدمة هذه الأقاليم لما تمتلكه من ثقل سياسي واقتصادي وعسكري. أسند معاوية ولاية مصر إلى الصحابي مسلمة بن مخلد الأنصاري سنة (٤٧هـ)، فدامت ولايته نحو خمس عشرة سنة، إلى أن توفي سنة (٦٢هـ / ٦٨٢م) (كاشف، ١٩٩٤، ص ٣٣).

واتسـمت ولاية مسـلمة بالولاء الشـديد للأمويين وبالحزم في الإدارة مما مكّنه من ضـبط الأوضـاع الداخلية في مصـر. وشكّلت مدة ولايته الطويلة مرحلة مهمة في ترسـيخ الحكم الأموي وضـمان الاسـتقرار السـياسـي والإداري في الإقليم وقد شـهد مسـلمة فتح مصـر واختطّ وعمر فيها(السـيوطي، ١٩٦٧، ص ٢٣٥-٢٣٦). ويعكس ذلك كفاءته الإدارية وحسـن تدبيره الأمر الذي دفع الخليفة إلى أن يوليه مصـر والمغرب معًا وهو أمر نادر الحدوث إذ قلّما يجمع والٍ بين ولايتين في آنٍ واحد وقد تولى مسلمة شؤون الصلاة والخراج إضافة إلى المهام السياسية.

وأسند الإشراف على جهاز الشرطة إلى السائب بن هشام بن كنانة العامري وشرع في تنفيذ عدد من الإجراءات الإدارية والعمرانية في مصـر بأمر من الخليفة معاوية من أبرزها أمره بتوسعة المسجد الجامع فهدم بعض ما كان قد بناه عمرو بن العاص وذلك سنة (٥٣هـ / ٦٧٣م) كما وجّه ببناء منائر المسجد واهتم مسلمة بن مخلد بالجانب العمراني فكان المسجد الجامع أول

ما أولاه اهتمامه فأعاد تطويره كما سمح ببناء كنيسة لأهل مصر من غير المسلمين فكانت أول كنيسة تُبنى في ظل الحكم الإسلامي وقد واجه هذا القرار اعتراضًا من بعض الجند إلا أنه أصرّ على إتمام البناء وجعلها بعيدة عن خطط المسلمين وقريبة من الأقباط(ابن عبد الحكم، ١٩٧٤، ص ٤٩).

وتكشف هذه السياسة عن توجه مسلمة إلى كسب قلوب أهل مصر وإظهار تسامح الإسلام مع غير المسلمين واتخاذ ذلك وسيلة للدعوة إلى الإسلام دون إكراه وإلى جانب ذلك أشرف على الدواوين ونظم ديوان الخراج وتابع جباية الخراج والجزية والعشور وأدار غنائم الحروب فكان يخصص منها ما تحتاجه الولاية ويرسل الفائض إلى مقر الخلافة في دمشق وقد أبقى الخلفاء الأمويون النظم الإدارية بأيدي أصحابها مع الإبقاء عليها كما هي باستثناء ما يتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية حيث أُلغيت تلك المخالفات (محروس، ١٩٨٣، ص ٦٤) كما أبقى المسلمون عند فتح مصر النظم الإدارية القديمة مع إشرافهم على المناصب الرئيسة لضمان حسن الإدارة(كاشف، ١٩٩٤، ص ٣٣).

كان مسلمة بن مخلد من أبرز الداعمين للحكم الأموي، وأسهم بفاعلية في تحقيق الاستقرار الأمني في مصر، واتسمت سياسته الإدارية بالصرامة والحزم. وقد بلغ من نفوذه أن كان يُجري تغييرات في القيادات العسكرية بعزل بعض القادة وتعيين غيرهم دون الرجوع المباشر إلى الخليفة معاوية، وهو ما يعكس المكانة الرفيعة التي حظي بها وثقة الخليفة في قدرته على إدارة الإقليم. وتذكر المصادر أنه قام بعزل القائد عقبة بن نافع سنة (٥١هـ)، وولّى مكانه أبا المهاجر دينار مولى الأنصار، الذي واصل حملات الفتح في إفريقية تحت الإشراف العام لمسلمة، الذي حرص على اختيار قادة يتميزون بالكفاءة، والحكمة، وروح المبادرة. كما تولّى مسلمة الإشراف على ديوان الخراج، فكان يتابع بنفسه توزيع الأعطيات على المقاتلين وأسرهم، ويرسل ما يزيد عن ذلك إلى مركز الخلافة. ويشير المقريزي إلى أن مسلمة بن مخلد، أمير مصر، صرف لأهل الديوان أعطياتهم وأرزاقهم، وتكفّل بنفقات الجسور والكتّاب، ونقل القمح إلى الحجاز، ثم بعث إلى معاوية فائضًا قدره ستمائة ألف دينار(المقريزي، ١٩٩٨ ،ص٢٧٠).

ويمكن تفسير أثر هذه الإجراءات في بعدها القبلي والسكاني؛ إذ إن تنظيم الشرطة وتثبيت الدواوين لم يكن هدفه إداريًا فحسب بل شكّل آلية لضبط التنافس بين الجماعات القبلية داخل الفسطاط وتحديد مسارات النفوذ والامتياز. كما أن العناية بالمسجد الجامع وتوسيعه لا تُفهم باعتبارها عمارة دينية فقط، بل باعتبار المسجد مركزًا جامعًا للجند والقبائل وتثبيتًا لرمزية السلطة في فضاء سكاني متعدد الانتماءات. أما توحيد مراكز الإدارة في مقر واحد (الديوان) فقد دعم

قدرة الوالي على متابعة توزيع الأعطيات وضـبط السـجلات الأمر الذي انعكس على اسـتقرار القبائل المستقرة ومنع تشكل بؤر اعتراض مرتبطة بحرمان اقتصادي أو غموض إداري.

المطلب الثالث: السياسة المالية والاقتصادية في الدولة الاموية

لا شكّ أن السياسة الاقتصادية تؤدي دورًا محوريًا في تشكيل واقع المجتمعات بل تمثل الشريان الأساسي لتكاملها وتطورها إذ ترتبط ارتباطًا وثيقًا بالسياسات الحكومية التي تعتمدها الدولة وبممارساتها في مجال التخطيط السليم والتوزيع الأمثل للموارد المالية المتاحة. وتُعد هذه الموارد ما يُعرف بالموارد الاقتصادية التي تجنيها الدولة الإسلامية والتي تندرج ضمن مفهوم بيت مال المسلمين فضلًا عن آليات الإنفاق التي تقوم على أسس التعاليم الإسلامية التي أقرها التشريع الإسلامي بهدف تحقيق نمو المجتمع وتكامله.

منذ بدايات البعثة النبوية الشريفة واجهت الدعوة الإسلامية، في عهد الرسول الأكرم محمد ﷺ، جملة من التحديات المتنوعة، وكان من أخطرها الضغط الاقتصادي الذي لجأت إليه قريش لمحاصرة الدعوة وإضعاف أتباعها. فقد استخدمت قريش سلاح المقاطعة الاقتصادية والمعيشية وسيلةً لمواجهة الإسلام، تمثّل أبرزها في حصار المسلمين في شِعب أبي طالب (عليه السلام) (ابن كثير، ١٩٨٨، ج ٣، ص ٧٦) تميز النظام المالي في عصر الرسول ﷺ بتعدد مصادره، إذ انقسمت موارد الدولة إلى موارد ثابتة وأخرى غير ثابتة؛ فالموارد الثابتة كانت تُرفد بها بيت المال بصورة منتظمة، في حين ارتبطت الموارد غير الثابتة بظروف استثنائية وأسباب خاصة، كالغنائم والفيء وما في حكمهما.

برز دور مسلمة بن مخلد الأنصاري في إدارة الشؤون المالية بمصر بوصفها جزءًا لا يتجزأ من سياسته الإدارية الهادفة إلى تحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي في الإقليم. فقد تولّى الإشراف المباشر على ديوان الخراج، ونظّم عملية جباية الموارد المالية وفق النظم الإدارية التي أُقرت منذ الفتح الإسلامي، مع الإبقاء على ما لا يتعارض منها مع أحكام الشريعة الإسلامية، وهو النهج الذي درج عليه الخلفاء الأمويون في إدارة الأقاليم المفتوحة. واعتمدت الموارد المالية في مصر خلال ولايته على الخراج المفروض على الأراضي الزراعية، والجزية المفروضة على أهل الذمة، إلى جانب الأعطيات التي تُصرف للجند، والغنائم الناتجة عن الحملات العسكرية في إفريقية، فضلًا عن العشور والرسوم التجارية. وقد حرص مسلمة على ضبط هذه الموارد وتوجيهها بما يضمن انتظام الأعطيات للجند وأهل الديوان، الأمر الذي أسهم في استقرار العناصر العسكرية والقبلية ومنع حالات التذمر والاضطراب(الدسوقي، ١٩٩٨، ص ٩١-١٢٢).

وتشير المصادر التاريخية إلى أن مسلمة بن مخلد كان يتولى بنفسه الإشراف على توزيع الأعطيات على المقاتلة وعيالهم، ويُرسل الفائض من أموال الخراج إلى الخلافة الأموية في دمشق، حيث يذكر المقريزي أن مسلمة، أمير مصر، أعطى أهل الديوان أعطياتهم وأرزاقهم، وتكفّل بنفقات الجسور والكتبة الخليفة ستمائة ألف دينار فاضلة وهو ما يدل على حسن إدارته المالية وقدرته على تحقيق فائض اقتصادي دون الإضرار بأوضاع الإقليم. كما أسهمت السياسة المالية لمسلمة بن مخلد في تعزيز الاستقرار الاجتماعي من خلال التوازن في التعامل مع السكان المحليين من الأقباط وعدم إثقالهم بالضرائب ومراعاة قدرتهم على الدفع وهو ما انعكس إيجابًا على علاقة السلطة الأموية بالمجتمع المحلي وساعد على تقليل مظاهر التوتر والتمرد وربط الاستقرار الاقتصادي بالولاء السياسي(الدسوقي، ١٩٩٨، ص ١١١-١١٥).

إن انتظام الأعطيات في مجتمع يقوم جزء مهم منه على الجند والانتسابات القبلية يعني عمليًا منع أسباب الاضطراب؛ لأن تأخر الأعطيات أو اختلال العدالة في توزيعها كان كفيلًا بإشعال التنافس القبلي وتهديد الاستقرار داخل الفسطاط والأقاليم. لذا فإن ضبط الخراج والجزية والعشور لم يكن شأنًا ماليًا منفصلًا بل كان سياسة اجتماعية غير مباشرة لضمان توازن القبائل وتشجيع الاستقرار بدل التنقل وتثبيت الولاء للسلطة الأموية عبر ربط المكانة القبلية بانتظام المورد الاقتصادي. وبذلك يصبح الاقتصاد أداة لإدارة الاجتماع القبلي وتوجيهه نحو الاستقرار السكاني لا مجرد جهاز جباية.

المبحث الثاني

التحولات السكانية والقبلية في المجتمع العربي بمصر خلال عهده

المطلب الأول: تعريف القبلية

القبلية مشتقة من لفظ القبيلة ويُنسب إليها فيقال قبلية والقبيلة في الأصل جماعة من الناس ترجع إلى أب واحد ويُقصد بها من حيث المعنى العام جماعة يجمعها أصل نسبي مشترك. وقد استُخدم هذا المفهوم للدلالة على جماعات من نسل إسماعيل كما أُطلق على كل جماعة تنتسب إلى أب واحد وهو المعنى الذي ظل شائعًا في القديم والحديث على حد سواء(الجريسي، ١٤٢٦هـ، ص ٢).

وتلاحظ الباحثه في النظام الاجتماعي عند العرب أن مفهوم القبلية كان واسعًا في العصر الجاهلي، ثم جاء الإسلام فعمل على تهذيبه وتقويمه، فأقر بعض مظاهره ونهى عن بعضها الآخر وتجلت سعة هذا النظام الاجتماعي في الجاهلية في قبول القبيلة لانضمام أفراد لا ينتسبون إليها من جهة الأب سواء عن طريق الحلف أو الولاء أو غيرهما من الروابط الاجتماعية وهو ما يدل على مرونة البناء القبلي في تلك المرحلة التاريخية(الجريسي، ١٤٢٦هـ، ص ٢٧).

وقد تناول ابن خلدون مفهوم القبلية من خلال حديثه عن العصـبية فعرفها بأنها الشـعور القائم على روابط القربى وأهل الأرحام والذي يدفع الأفراد إلى التناصر والدفاع المشترك خشية أن ينالهم ظلم أو تصيبهم هلكة. ومن هذا الباب أيضًا تأتي علاقات الولاء والحلف إذ تصبح النصرة قائمة بين أفراد الجماعة الواحدة سـواء جمعتهم رابطة نسـب أو رابطة تعاقد وتحالف(ابن خلدون، ص ٣). كما قسّم ابن خلدون العصـبية إلى نوعين: عصـبية خاصـة وهي التي تقوم على نسـب قريب أو مشترك مباشر.وعصبية عامة وهي التي تنشأ عن نسب عام أو بعيد. وبيّن أن قوة النعرة والتناصـر تكون أشـد وضـوحًا وتأثيرًا بين الأفراد الذين تجمعهم رابطة نسـب قريب، مقارنة بمن تربطهم روابط نسب بعيدة(ابن خلدون، ص١٢٨).

ومن جانب آخر عرّف بعض الباحثين العصـبية القبلية بأنها رابطة اجتماعية سيكولوجية (نفسـية) تجمع بين البعدين الشـعوري واللاشـعوري وتربط جماعة قائمة على أسـاس القرابة ربطًا مستمرًا. وتبرز هذه الرابطة وتشتد بشكل خاص عند تعرض أفراد الجماعة أو كيانها الجمعي إلى خطر يهدد وجودهم أو مصـــالحهم ســـواء على مســـتوى الفرد أو الجماعة(الجابري، د.ت، ص ١٦٨).

المطلب الثاني: الهجرات العربية إلى مصر وأسبابها

تعود جذور العلاقة بين القبائل العربية ومصـر إلى عصـور بعيدة في التاريخ إذ تشكّلت هذه الصـــلة من خلال احتكاك العرب بمصـــر عبر النشـــاط التجاري أو بفعل موجات الهجرة المتتابعة التي خرجت من شـبه الجزيرة العربية باتجاه بلاد الرافدين وبلاد الشـام ثم واصـل كثير منها مسـيرته نحو وادي النيل. ويُعزى هذا التوجّه إلى ما حظيت به مصـر من وفرة في الموارد والخيرات التي أنعم الله تعالى بها عليها ولا ســـيما إذا ما قورنت ببيئة الجزيرة العربية التي غلب عليها الطابع الصـحراوي القاسـي وندرة الموارد وصـعوبة الظروف الطبيعية. وقد أسـهم هذا التباين في جعل الجزيرة العربية منطقة طاردة للســكان مما دفع أعدادًا كبيرة من القبائل إلى الهجرة نحو مصر خاصـة أن الوصـول إليها لم يكن بالغ التعقيد إذ كان البحر الأحمر يشكّل معبرًا جنوبيًا في حين سـلكت القبائل القادمة من الشـمال مسـارات برية عبر هذه المناطق وصـولًا إلى صـحراء سـيناء. وأسـهمت هذه العوامل مجتمعة في ترسـيخ الروابط العربية بمصـر عبر الحقب التاريخية التي سبقت ظهور الإسلام (القلقشندي، ١٩٨٢، ص ١١) .

تلحظ الباحثة في مســار الهجرات العربية إلى مصـــر أن إقليم الحوف الشـــرقي(دروزة، ١٩٦٣، ص ٤) قد استقطب أعدادًا كبيرة من القبائل العربية منذ العصـور الفرعونية، حيث وجدوا في الصـحراء الشـرقية بيئة قريبة من مواطنهم الأصـلية، فاسـتقروا فيها واتخذوها موطنًا لهم. ومع

مرور الزمن، عاشت هذه القبائل في تماسّ مباشر مع السكان المحليين، واندمجت في مجتمعهم، حتى أصبحت جزءًا فاعلًا من البنية السكانية لمصر.

ويتعارض هذا المعطى مع الرأي الشائع الذي يحصر استقرار القبائل العربية في مصر بمرحلة ما بعد الفتح الإسلامي، إذ تُظهر الدراسات الحديثة أن الهجرات العربية سبقت ذلك بزمن طويل ولم تكن مرتبطة حصـــريًا بوقائع الفتح(المقريزي، ١٩٩٨، ج ١، ص ١١٦). ويؤكد هذا أن موجات عربية متعددة دخلت مصر قبل حملة عمرو بن العاص سنة ٢١هـ/٦٤٢م حيث تذكر المصـادر أن بعض بطون خزاعة في العصـر الجاهلي هاجرت إلى مصـر وبلاد الشـام، واسـتقر جزء منها في مدينة الإسكندرية نحو سـنة ٦١٠م وأسـهم في تكوين نسـيج اجتماعي مشـترك مع سكان المدينة من الإغريق والأقباط واليهود والسوريين(رمضان، ١٩٩٤، ج ٢، ص ٦).

فإن المؤكد تاريخيًا أن الهجرة الواسـعة والمنظمة للقبائل العربية إلى مصـر اقترنت ببداية الفتح الإســلامي ودخول عمرو بن العاص إليها فاتحًا. وقد ســعت بعض الدراســات الجغرافية المتخصصة في الجغرافيا السكانية والبشرية إلى تصنيف هجرات العرب إلى مصر ضمن مراحل متعاقبة وفقًا لطبيعة كل موجة وظروفها الزمنية والاجتماعية (رزقانة، د.ت، ص ٣٤٧) يمكن إجمالها على النحو الآتي:

المرحلة الأولى:

تغطي هذه المرحلة القرون الأربعة أو الخمسـة التي سـبقت ظهور الإسـلام، حيث قدمت قبائل عربية من الحجاز ومن جنوب غربي شـبه الجزيرة العربية، واسـتقرت في الأطراف الشـرقية لمصـر. وقد أسـهم هذا الاسـتقرار المبكر في تثبيت الحضـور العربي في تلك المناطق، إلى أن أصـــبحت اللغة العربية والعادات والتقاليد العربية هي الغالبة على نمط الحياة فيها(عاشـــور، ١٩٧٦، ص ٣٢٦).

المرحلة الثانية:

تتزامن هذه المرحلة مع فتح مصر وما أعقبه من تطورات، إذ شهدت البلاد تدفقًا مستمرًا للهجرات العربية القادمة من أقاليم متعددة في شـــبه الجزيرة العربية ومن بطون قبلية متنوعة. واسـتمرت هذه الحركة السـكانية دون انقطاع منذ القرن الأول الهجري حتى أواخر القرن السـادس الهجري تقريبًا، أي مـا يعـادل الفترة الممتـدة من القرن الســـابع حتى القرن الثـالـث عشـــر الميلادي(الشاعر، ١٩٩٧، ص ٥٣).

المرحلة الثالثة:

تمثل هذه المرحلـة فترة تراجع نســـبي في حركـة الهجرات العربيـة، وذلـك خلال حكم السـلاطين المماليك الذين انتهجوا سـياسـة تهدف إلى الحد من نزوح القبائل العربية إلى مصـر

وبلاد الشام. ويُعزى ذلك إلى ما كان للعرب من نفوذ ملموس في المجالين السياسي والعسكري، إضافة إلى تكرار حركات التمرد في مناطق استقرارهم ضد السلطة المملوكية، إذ كان العرب يرون أنفسهم أحق بالحكم من المماليك(الشريف، ١٩٦٥، ص ١٦).

رافق عمرو بن العاص في حملة فتح مصر عدد من الجنود قُدّر بنحو أربعة آلاف مقاتل، وتنوّعت انتماءاتهم القبلية العربية. فقد ذهبت بعض الروايات إلى أنهم جميعًا ينتمون إلى قبيلة عَك(ابن حزم، ٢٠٠٣، ص ١٢٦، ٣٢٩، ٣٢٦، ٣٧٥) في حين تشير روايات أخرى إلى أن عددهم كان يقارب ثلاثة آلاف وخمسمائة رجل. وتذكر مصادر تاريخية أن من بين القبائل التي نزلت مصر وشاركت في الفتح قبائل غافق، وبنو همدان، وبنو بلي، وكان لهم دور بارز في العمليات العسكرية، ولا سيما أثناء حصار حصن بابليون(الكندي، ١٩٠٨، ص ١٠). ويورد الكندي أن عمرو بن العاص دخل مصر على رأس قوة قوامها ثلاثة آلاف وخمسمائة مقاتل، كان ثلثهم من قبيلة غافق المنتمية إلى الأزد، دون أن يذكر قبيلة عَك. كما ينقل ابن عبد الحكم عن الحارث بن يزيد أن عمرو بن العاص كان يقول: «ثلاث قبائل في مصر: أما مهرة فقوم يَقتلون ولا يُقتلون وأما غافق فقوم يَقتلون، وأما بَلي فأكثرها رجلًا صاحب رسول الله ﷺ وأفضلها فارسًا»(رمضان، ١٩٩٤، ج ٢، ص ١٠١).

تشير المصادر التاريخية إلى أنه في المرحلة الأولى من دخول العرب إلى مصر تركز استقرار المهاجرين الأوائل في مدينة الفسطاط التي أنشأها عمرو بن العاص واتخذها عاصمة له. وقد سارع العرب إلى تنظيم تخطيط المدينة إذ خُصصت لكل قبيلة خطة مستقلة. وكلف عمرو بن العاص معاوية بن حُديج التجيبي يعاونه عدد من المسؤولين بالإشراف على تقسيم الخطط والفصل بين القبائل وتوطين كل قبيلة في موقعها المحدد. وقد استقرت القبائل حول مسجد الفسطاط ومن بينها قريش والأنصار وأسلم وغفار وجهينة فضلًا عن أفراد الراية الذين لم يكن لأقوامهم عدد كافٍ يتيح لهم خطة مستقلة عند دخولهم مع عمرو بن العاص(ابن عبد الحكم، ١٩٧٤، ص ١١٣).

ذكر ابن عبد الحكم تعداد الصحابة الذين دخلوا مصر كما أحصى القبائل العربية التي استوطنت مدينة الفسطاط، ومن بينها ثقيف وبنو سهم وبنو تميم والأزد ولخم وقيس. وأشار كذلك إلى وجود خطط سكنية خاصة بالليثيين الذين قدموا إلى مصر مع عمرو بن العاص فضلًا عن بني مدلج وعنزة من ربيعة وقبيلة بلي التي كانت على ميمنة راية عمرو بن العاص وذلك لانتساب أم العاص بن وائل إلى هذه القبيلة(ابن عبد الحكم، ١٩٧٤، ص ١٦١–١٦٣).

وفي عهد الخليفة عثمان بن عفّان اتسعت دائرة القبائل العربية التي خُصصت لها خطط سكنية في مصر إذ شملت قبائل من حضرموت وبطنًا من يحصب وقيس بن كليب وبني عامر

بن تجيب إضافة إلى بطون من بني غطيف وقبائل من مراد وخولان ومذحج فضلًا عن جماعات قبلية تُنسب إلى سبأ والمعافر وحِمير(ابن عبد الحكم، ١٩٧٤، ص ١٦٥-١٧٥).

ولم يقتصر التخطيط العمراني العربي على مدينة الفسطاط بل امتد إلى الجيزة الواقعة على الضفة الغربية لنهر النيل إذ خشي عمرو بن العاص أن يتعرض المسلمون لهجوم من تلك الجهة. وعلى هذا الأساس أنزل في الجيزة جماعة من جيشه، وشُيّد لهم حصن سنة (٢٢هـ / ٦٤٢م) بأمر من الخليفة عمر بن الخطاب كما وجّههم إلى إقامة مساكنهم في تلك المنطقة. وقد استوطنت الجيزة في تلك المرحلة قبائل عربية من بينها همدان ويافع وطائفة من الحجر(ابن عبد الحكم، ١٩٧٤، ص ١٧٥-١٧٦).

كما استقرت بعض القبائل العربية في مدينة الإسكندرية غير أن هذا الاستقرار لم يتخذ شكل خطط سكنية منظمة بل اقتصر على اتخاذ المساكن على هيئة أخيذة حيث كان من يظفر بمنزل يقيم فيه. ويُعزى ذلك إلى أن الإسكندرية كانت مدينة مأهولة بالسكان ومكتظة بالمنشآت العمرانية على خلاف الفسطاط التي كانت فضاءات مفتوحة تحيط بحصن بابليون. ويذكر ابن عبد الحكم نقلًا عن ابن لهيعة أن الزبير بن العوام اتخذ لنفسه دارًا في الإسكندرية وذلك في إطار استقرار القبائل العربية في مصر عقب دخولها مع عمرو بن العاص وفتحها سنة (٢٢هـ / ٦٤٢م) (ابن عبد الحكم، ١٩٧٤، ص ١٧٧).

استمر نزوح القبائل العربية إلى مصر خلال العصور الإسلامية التي تلت عهد الخلفاء الراشدين وشهد العصر الأموي ولا سيما في فترة خلافة هشام بن عبد الملك (١٢٥هـ / ٧٤٣م) تحولات بارزة في تاريخ الوجود القبلي العربي في مصر. يشير عبيد الله بن الحبحاب صاحب خراج مصر سنة (١٠٩هـ / ٧٢٧م)، إلى نقل أعداد من بيوت قيس أو ما يُعرف بعرب الشمال إلى مصر إذ كانوا آنذاك أقلية وذلك في إطار سياسة هدفت إلى تحقيق نوع من التوازن بين القيسية واليمنية. وقد انتقل إلى مصر في ولاية الوليد بن رفاعة أكثر من ثلاثة آلاف بيت من القيسية وأُسكنوا في إقليم الحوف الشرقي بشرق الدلتا. ولم ينقضِ عهد الخليفة هشام إلا وكانت مدينة بلبيس تضم نحو ألف وخمسمائة بيت من قيس وتواصل تدفق القيسية وبطونهم المختلفة مثل بني مضر وبني عامر وبني سليم وهوازن حتى بلغ عددهم في أواخر العصر الأموي خلال خلافة مروان بن محمد (١٣٢هـ / ٧٥٠م) قرابة ثلاثة آلاف بيت ثم ازداد عددهم لاحقًا بانضمام جماعات قدمت من البادية(سالم، ١٩٨٢، ص ٨١).

يذهب المقريزي إلى أن انتشار الإسلام في مصر لم يبلغ مداه الواسع إلا بعد مرور قرابة قرن من الهجرة وذلك عقب إنزال عبيد الله بن الحبحاب قبائل قيس في إقليم الحوف الشرقي. ومع مطلع القرن الثاني الهجري أخذ الوجود الإسلامي يتسع في قرى مصر وأقاليمها المختلفة بصورة

ملحوظة. أما في العصـر العباسـي فقد شـهدت مصـر قدوم أعداد جديدة من القبائل العربية من بينها تميم والأزد وطيء ومذحج وبجيلة وحِمير مما أسهم في تعزيز الحضـور العربي والإسـلامي في المجتمع المصري(المقريزي، ١٩٩٨، ج ١، ص ١٢٨) (البري، ١٩٩٢، ص ٧٠).

في مصـر العليا (الصـعيد) فقد تركز وجود القبائل العربية بقسـميها العدناني والقحطاني فنزلت قريش في أخميم وبلاد الصـعيد الأدنى كما اسـتقرت بنو كنانة وبنو الليث في الأشـمونين إلى جانب بطون من غفار وبني ضـــمرة وأخلاط أخرى من كنانة(الريطي ، ص ٨٢). أشـــار المقريزي إلى امتداد توطن العرب في صـعيد مصـر، حيث اسـتقرت بنو هلال في منطقة عُرفت ببلاد هلال بأســوان، كما نزلت بطون من بلي في أخميم، وجهينة في منفلوط وأســيوط. وذكر كذلك اسـتقرار قريش في الأشـمونين، وبني كلاب في الفيوم، في حين امتد نفوذ بني هلال وبني عامر من مناطق الصـــعيد حتى عيذاب(ياقوت الحموي، د.ت، ج ٤، ص ١٧١). ومن بطون بني هلال من أقام في أخميم وعُرفوا باسـم بني قُرّة. أما بطون بلي فقد كان موطنها الأصـلي في بادية الشـام وقد أمر الخليفة عمر بن الخطاب عامله على الشـام بتسـيير ثلث قبيلة قضـاعة إلى مصـر وكانت بلي تمثل هذا الثلث. وعلى إثر ذلك تفرقت بطونهم في أنحاء مصـر ثم اتفقت بلي وجهينة على تحديد مناطق اسـتقرارهم في الصـعيد حيث تكاثرت بطونهم هناك كما فصّـل ذلك المقريزي في مؤلفاته (المقريزي، ١٩٩٨، ج ١، ص ٢٥).

وتجدر الإشارة بإيجاز إلى أن الهجرات العربية إلى مصر لم تتوقف بعد العصر الأموي، بل اسـتمرت بأشـكال متفاوتة في العصـور اللاحقة، غير أن هذا البحث يقتصـر على المرحلة الأموية وولاية مسـلمة بن مخلد تحديدًا، بوصـفها إطارًا زمنيًا كافيًا لتحليل التحولات السـكانية والقبلية المبكرة وآليات توظيفها إداريًا وسياسيًا.

المطلب الثالث: البنية القبلية العربية وأشكال الاستقرار

اهتمَّ مسلمة بن مخلد الأنصاري بالنهضـة العمرانية في مصر ومضـى في متابعة ما بدأه عمرو بن العاص. غير أنّ حركة الإصـــلاح كانت قد توقفت خلال فترة الفتنة التي اندلعت في الحجاز وانتهت بمقتل الخليفة عثمان بن عفان كما أن النزاع الذي شـهدته مصـر بين محمد بن أبي حذيفة ومحمد بن أبي بكر وبين شـيعة عثمان بن عفان شـغل الولاة عن متابعة مشـاريع الإصـلاح واسـتمر ذلك حتى انتقل الحكم في مصـر إلى بني أمية. ويبدو أن أول مظاهر عناية مسلمة بن مخلد بالعمارة تجسدت في قيامه بإعادة بناء وتطوير المسجد الجامع الذي شيده عمرو بن العاص؛ إذ كان المسجد في بداياته بناءً بدائيًا تبلغ مساحته ألفًا وخمسمائة ذراع بطول خمسين ذراعًا وعرض ثلاثين وكان سقفه منخفضًا غير مستوٍ فضلًا عن عدم وجود صحن له مما جعله مع مرور الزمن عاجزًا عن أداء الغرض الذي بُني لأجله. وقد ضـاق المسـجد بالمصـلين إلى حد

اضطرارهم للاصطفاف في الفضاء القائم أمامه وعلى الطريق الممتد حوله فأدى ذلك إلى إغلاق أبوابه كما كانت قبلته منحرفة إلى جهة الشرق(بتلر، ١٩٩٦، ص ٣٦٤).

وبسبب هذا الضيق تقدم أهل مصر إلى مسلمة بن مخلد يشكون حال المسجد، فكتب بدوره إلى الخليفة معاوية يلتمس الإذن في إعادة عمارة المسجد (السيوطي، ١٩٦٧، ص ٥٨٠) فأذن له وكان ذلك سنة ٥٣هـ/٦٧٢م. وتعد هذه الزيادة أول توسعة للمسجد؛ إذ قام مسلمة بضم المساحة المحيطة بالمسجد من جهتي الشرق والشمال وجعل له رحبة من جهة الشرق ثم طلى المسجد بالجص وزخرف جدرانه وسقوفه بزخارف إسلامية كما أصلح منبره وفق ما كان قد أمر به الخليفة عمر بن الخطاب (الكندي، ١٩٠٨، ص ٦٢).

وأضاف مسلمة إلى المسجد منارًا (مئذنة) وجعل له أربع صوامع في أركانه الأربعة وأقام فوق كل صومعة مئذنة نقش عليها اسمه. كما منع المؤذنين من الصعود إلى سطح المسجد للأذان لئلا يكشفوا عورات سكان البيوت المجاورة للمسجد، وأعاد توجيه القبلة نحو مكة. كذلك رسم المحراب على الحائط إذ إن المحراب لم يأخذ شكله الحالي إلا سنة ٩٢هـ/٧١٢م . ومن ناحية أخرى أعاد فرش المسجد بالحصير بعد أن كان مفروشًا بالحصباء واعتنى بتنظيم الشعائر فزاد عدد المؤذنين وأمرهم بأذان صلاة الفجر على أن يلتزموا بتوحيد وقت إقامة الصلاة في مدينة الفسطاط. كما كلف مسلمة بن مخلد القاضي سليم بن عتر بالإمامة في مسجد عمرو بن العاص (ابن حجر العسقلاني، ١٩٥٦، ج ١، ص ٢٥٥).

وتأكيدًا لمشاركة السلطة الحاكمة في مصر أهلَ الذمة بوصفهم جزءًا أصيلًا من نسيج المجتمع حرص مسلمة بن مخلد الأنصاري على إظهار هذا التوجه من خلال اهتمامه بالعمارة الدينية الخاصة بهم فأذن للنصارى ببناء كنيسة وكانت هذه الكنيسة تُعد أول كنيسة تُقام في مصر منذ الفتح الإسلامي. وقد واجه هذا القرار معارضة من بعض رجال الدين إذ عارضه بعضهم بشدة حتى كاد أن يقع بينه وبينهم قتال غير أن ذلك لم يمنعه من المضي في تنفيذ المشروع. وقد اختار مسلمة للكنيسة موقعًا مناسبًا فجعلها بعيدة عن خطط المسلمين وقريبة من أرض الأقباط مراعيًا في ذلك الخصوصية العمرانية والدينية لكلا الطرفين(ابن عبد الحكم، ١٩٧٤، ص ٩٤).

وقد عاش الأقباط في ظل ولايته حالة من الأمن والاستقرار ولم يتعرضوا للظلم أو التعسف؛ إذ وقف مسلمة إلى جانب الأب أغاتو الذي خلف الأب بنيامين في مواجهة تسلط مقدم الأرثوذكس في الإسكندرية ومربوط. كما تذكر المصادر أن جماعة من النصارى في سخا كانوا قد بالغوا في القسوة على الناس فكانوا يستعرضونهم ويقتلونهم ويحرقونهم فبادر مسلمة إلى جمع

سبعة من الأساقفة وأرسلهم إلى سخا حيث اجتمعوا مع واليها وأُعيد الأمن والاستقرار إلى المدينة وانتهت مظاهر العنف والاضطراب فيها(ساويرس بن المقفع، ج ١، ص ١٢٢–١٢٤).

ومع تعدد المصـــالح الإدارية واتســـاع شـــؤون الدولة دعت الحاجة إلى تجميع مراكز الخدمات في موضـع واحد بما يسـهل على الوالي متابعة الأعمال والإشراف المباشر على العمال ولهذا كتب مسلمة بن مخلد الأنصـاري إلى معاوية بن أبي سـفيان يسـتأذنه في شـراء دار وردان مولى عمرو بن العاص والمعروفة بـــــ دار النحاس ليجعلها مقرًا للديوان وقد عوّض وردان بدار أخرى مجاورة لسوق وردان وبذلك تم تنظيم العمل الإداري وتوحيد مراكزه كما سبق بيانه(المقريزي، ١٩٩٨، ج ١، ص ٣٤٦).

الخاتمة والنتائج

أ) النتائج

١. أظهرت الدراسة أن ولاية مسلمة بن مخلد (٤٧–٦٢هـ) مثّلت مرحلة تنظيمية حاسمة في تاريخ المجتمع العربي بمصر، إذ تزامنت مع تثبيت أنماط استقرار قبلي داخل الفسطاط والأقاليم، وتحول القبيلة من اطار اجتماعي مرن إلى وحدة يمكن للسلطة توظيفها في الضبط والإدارة.

٢. بيّنت الدراسة أن مسلمة لم يتعامل مع الواقع القبلي بوصفه معطى اجتماعيًا فحسب، بل بوصـفه موردًا سـياسـيًا؛ فعمل على موازنة النفوذ بين الجماعات، وربط الولاء بانتظام الأعطيات، وتقوية أدوات الإدارة بما يقلل من فرص الصراع القبلي داخل المجال الحضري.

٣. أثبتت النتائج أن السـياسـة المالية (الخراج/الجزية/الأعطيات) كانت ذات أثر مباشـر في الاسـتقرار؛ إذ أدى انتظام الأعطيات وضـبط الموارد إلى تقليل أسـباب التذمر بين الجند والقبائل، وتشجيع الاستقرار السكاني بدل التنقل غير المنضبط.

٤. كشـفت الدراسـة أن السـياسـات العمرانية والدينية (توسـعة المسـجد الجامع وتنظيم شـعائر المدينة) أســـهمت في تثبيت رمزية الســـلطة ضـــمن فضـــاء قبلي متنوع، كما عززت الاندماج الاجتماعي للجماعات العربية في مركز حضري واحد.

٥. أوضحت الدراسة أن موازنة مسلمة بين متطلبات السلطة المركزية في دمشق وخصوصية مصـر الاجتماعية (عربًا وأقباطًا) أسـهمت في تخفيف التوترات، ودعمت صـورة الحكم بوصـفه قادرًا على الإدارة لا الجباية فقط.

٦. خلص البحث إلى أن سـياسـات مسـلمة تركت أثرًا بعيد المدى في بنية المجتمع العربي بمصـــــر، عبر تحويل أدوات الإدارة والمال والعمران إلى وســـائل لإعادة بناء الاجتماع القبلي وتوجيه الاستقرار السكاني بما يخدم تثبيت الحكم الأموي.

ب) الخاتمة

خلص هذا البحث إلى أن عهد مسلمة بن مخلد الأنصاري مثّل مرحلة محورية في تاريخ مصر الإسلامي لما شهده من تحولات سكانية وقبلية أسهمت في إعادة تشكيل المجتمع العربي في مصر خلال العصر الأموي. وقد أظهرت الدراسة أن السياسات السياسية والإدارية والمالية التي انتهجها مسلمة لم تكن مجرد إجراءات تنظيمية عابرة بل شكّلت أدوات فاعلة في ضبط البنية الاجتماعية وتنظيم القبائل العربية وتوجيه أنماط الاستقرار السكاني بما يخدم استقرار الحكم الأموي.

كما بيّن البحث أن نجاح مسلمة بن مخلد في إدارة مصر ارتبط بقدرته على الموازنة بين متطلبات السلطة المركزية في دمشق وخصوصية المجتمع المحلي سواء العربي أو القبطي الأمر الذي أسهم في تحقيق قدر من الاستقرار السياسي والاجتماعي في الإقليم. وأظهرت التحولات القبلية التي رافقت عهده تداخل العامل القبلي مع البعدين الإداري والاقتصادي بما يعكس طبيعة الدولة الإسلامية في مراحلها الأولى.

ويخلص البحث إلى أن دراسة التحولات السكانية والقبلية تُعد مدخلًا أساسيًا لفهم تطور المجتمع المصري في العصر الأموي ويؤكد ضرورة توسيع الدراسات المستقبلية لتناول الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية للولايات الإسلامية المبكرة لما لها من دور بالغ في تشكيل البنية السياسية والاجتماعية للدولة الإسلامية.

تؤكد هذه النتائج أن دراسة التحولات السكانية والقبلية خلال ولاية مسلمة بن مخلد تمثل مدخلًا ضروريًا لفهم تشكّل المجتمع العربي في مصر في القرن الأول الهجري، وتوضح أن الإدارة الأموية لم تكن منفصلة عن الاجتماع القبلي، بل اشتغلت عليه وأعادت صياغته. كما يفتح البحث أفقًا لدراسات لاحقة تُعمّق المقارنة بين ولايات أموية مختلفة في مصر من حيث إدارة القبائل وأنماط الاستقرار.

المصادر والمراجع

أولًا: المصادر الأولية

١. ابن الأثير، عزّ الدين أبو الحسن علي بن محمد بن عبد الكريم الجزري (ت ٦٣٠هـ/١٢٣٣م)، أسد الغابة في معرفة الصحابة، تحقيق: خليل مأمون شيحا، ط٤، دار المعرفة، بيروت، ١٤٣٠هـ/٢٠٠٩م.
٢. ابن تغري بردي، يوسف بن تغري بن عبد الله أبو المحاسن (ت ٨٧٤هـ/١٤٦٩م)، النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، القاهرة، د.ت، ج ٤.
٣. ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي (ت ٨٥٢هـ/١٤٤٩م)، رفع الإصر عن قضاة مصر، القاهرة، ١٩٥٦م.
٤. ابن حزم الظاهري، علي بن أحمد (ت ٤٥٦هـ/١٠٦٤م)، جمهرة أنساب العرب، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م.
٥. ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد (ت ٨٠٨هـ/١٤٠٦م)، المقدمة، تحقيق: علي عبد الواحد وافي، دار الفكر، بيروت، د.ت.
٦. ابن عبد الحكم، عبد الرحمن بن عبد الله (ت ٢٥٧هـ/٨٧١م)، فتوح مصر وأخبارها، تحقيق: محمد صبيح، مؤسسة دار التعاون، القاهرة، ١٣٩٤هـ/١٩٧٤م.
٧. ابن كثير، عماد الدين إسماعيل بن عمر (ت ٧٧٤هـ/١٣٧٣م)، البداية والنهاية، تحقيق: علي شيري، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م.
٨. الذهبي، شمس الدين محمد بن أحمد (ت ٧٤٨هـ/١٣٤٨م)، سير أعلام النبلاء، تحقيق: مأمون الصاغرجي، ط٤، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م.
٩. ساويرس بن المقفع (ت نحو ٩٨٧م)، سير الآباء البطاركة، ج ١، جمعية الآثار القبطية، القاهرة، د.ت.
١٠. السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (ت ٩١١هـ/١٥٠٥م)، حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، ١٣٨٧هـ/١٩٦٧م.
١١. الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير (ت ٣١٠هـ/٩٢٢م)، تاريخ الرسل والملوك، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، ١٩٦٩م.
١٢. القلقشندي، أحمد بن علي (ت ٨٢١هـ/١٤١٨م)، نهاية الأرب في معرفة أنساب العرب، تحقيق: إبراهيم الإبياري، دار الكتب، القاهرة، ١٩٨٢م.
١٣. الكندي، محمد بن يوسف (ت ٣٥٠هـ/٩٦١م)، ولاة مصر وقضاتها، تحقيق: رفن كوست، مطبعة الآباء اليسوعيين، بيروت، ١٩٠٨م.
١٤. المقريزي، البيان والإعراب فيما بأرض مصر من الأعراب، تحقيق: عبد المجيد عابدين، عالم الكتب، القاهرة، ١٩٨١م.
١٥. المقريزي، تقي الدين أحمد بن علي (ت ٨٤٥هـ/١٤٤٢م)، الخطط المقريزية، تحقيق: محمد زينهم ومديحة الشرقاوي، مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٩٨م.
١٦. ياقوت الحموي، شهاب الدين أبو عبد الله (ت ٦٢٦هـ/١٢٢٩م)، معجم البلدان، دار صادر، بيروت، د.ت.

ثانيًا: المراجع

١. بتلر، ألفرد ج.،ةفتح العرب لمصر، ترجمة: محمد فريد أبو حديد، مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٩٦م.
٢. البري، عبد الله خورشيد، القبائل العربية في مصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٢م.

٣. الجابري، محمد عابد، فكر ابن خلدون: العصبية والدولة، ط٥-٦، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، د.ت.
٤. الجريسي، خالد عبد الرحمن، العصبية القبلية من المنظور الإسلامي، تقديم: عبد الله بن سليمان بن الشيخ، الرياض، ١٤٢٦هـ.
٥. دروزة، محمد عزة، عروبة مصر قبل الإسلام، القاهرة، ١٩٦٣م.
٦. الدسوقي، عبد العزيز، «التاريخ السياسي لمصر في عهد مسلمة بن مخلد الأنصاري (٤٧-٦٢هـ)»، مجلة الدراسات الأفريقية، العدد ٢٠، ١٩٩٨م.
٧. رزقانة، إبراهيم أحمد، العائلة البشرية، القاهرة، د.ت.
٨. رمضان، هويدا عبد العظيم، المجتمع في مصر الإسلامية من الفتح العربي إلى العصر الفاطمي، ج ٢، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٤م.
٩. الريطي، ممدوح، دور القبائل العربية في صعيد مصر منذ الفتح حتى قيام الدولة الفاطمية، مكتبة مدبولي، القاهرة، د.ت.
١٠. سالم، السيد عبد العزيز، تاريخ مدينة الإسكندرية في العصر الإسلامي، القاهرة، ١٩٨٢م.
١١. سليم حسن، مصر القديمة، ج ١، القاهرة، ١٩٤٠-١٩٥٧م.
١٢. الشاعر، محمد فتحي، الشرقية في عصري سلاطين الأيوبيين والمماليك، دار المعارف، القاهرة، ١٩٩٧م.
١٣. الشريف، مصطفى كامل، عروبة مصر من قبائلها، القاهرة، ١٩٦٥م.
١٤. عاشور، سعيد عبد الفتاح، العصر المملوكي في مصر والشام، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٧٦م.
١٥. القوصي، عطية، دولة الكنوز الإسلامية في صعيد مصر، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨١م.
١٦. كاشف، سيدة إسماعيل، مصر في فجر الإسلام من الفتح العربي إلى قيام الدولة الطولونية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٤م.
١٧. ماهر، سعاد، مساجد مصر وأولياؤها الصالحون، ج ٥، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، ١٩٨٣م.
١٨. محروس، سامية فراج، ولاية مصر تحت إمرة مسلمة بن مخلد الأنصاري (٤٧-٦٢هـ)، رسالة ماجستير منشورة، جامعة أم القرى، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، قسم التاريخ، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م.